تقييم مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي بالجزائر

–دراسة تحليلية للفترة (2005–2014) –

Contribution's evaluation of the insurance sector in Algerian economic growth - Analytic study during the period (2005-2014)

بلهوشات فاطمة الزهراء باحثة دكتوراه

وعطيوي سميرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تقييم مساهمة نشاط التأمين في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2005–2014، كما يحاول قياس أثر الزيادة في حجم الأقساط المحصلة وحصتها في تكوين الناتج الداخلي الخام بالاعتماد على معدل الاختراق ونسبة الكثافة كأهم مؤشرات أداء تستخدم لهذا الغرض. وقد توصل البحث إلى ضعف الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري التي لم تتجاوز 1 %، وكذلك انخفاض إنفاق الأفراد على الحماية التأمينية كأحد الدلائل التي تثبت نقص ثقافة التأمين.

الكلمات المفاتيح: قطاع التأمين، معدل الاختراق، نسبة الكثافة، النمو الاقتصادي.

Abstract:

This article aims to assess the contribution of insurance activity in the Algerian economic growth during the period 2005-2014. It also attempts to measure the effect of the increase in the volume of collected premiums and their share in the composition of the gross domestic product based on penetration rate and density ratio. The research found that the relative importance of the insurance sector in the Algerian economy didn't exceed 1%, as well as individuals' spending on insurance protection is low as one of the indicators that proves the lack of insurance culture.

Key words: insurance sector, penetration rate, density, economic growth.

المقدمة:

"...لتخفيف النتائج السلبية لظهور المخاطر التي تنعكس على الذمة المادية (تأمينات الأضرار) والذمة الإنسانية (تأمينات الحياة)، أصبح التأمين منتجا قويا للأمن، يؤدي إلى استمرارية وتطور الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، لما له من نتائج جيدة مهما كانت طبيعة العقود، وتقليص الفوارق التي مصدرها الرئيسي الخطر..." (كيسلر kessler، 1990)

في ظل التوجهات العالمية نحو تفعيل قطاع التأمين، ووضع الأنظمة والقوانين تبرز أهميته اقتصاديا من خلال ما يوفره من أمن وثقة في البيئة الاستثمارية، إذ يعتبر من بين العوامل التي تعمل على دعم الاستثمارات، واستقطاب الأجنبية منها خاصة حيث أنه من بين متطلبات أي مستثمر أجنبي عند دراسته للبيئة الاستثمارية واتخاذه قرار الاستثمار في بلد ما، وجود شركات تأمين ذات ملاءة تغطي كافة أنواع المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها استثماره وكذا مدى كفاءة نظام الرقابة والإشراف على قطاع التأمين.

يوفر التأمين إمكانيات مالية معتبرة من خلال توظيفه للاشتراكات التي تعد مساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني بالنظر إلى حجم الأموال المستثمرة التي تعكس القدرة التمويلية لهذا النشاط ودوره كوسيط مالي، يحافظ على الذمة المالية لذلك العامل الذي فقد قدرته على العمل إلى جانب الحفاظ على الذمة المالية للمؤسسات محل تهديد الأخطار التي من شأنها تبديد موارد على قدر كبير من الأهمية سواء لمالكي المشروع أو للاقتصاد بصفة عامة. ونشير أيضا إلى ما توفره الشركات العاملة في هذا القطاع من فرص عمل للإداريين والفنيين كذلك مؤسسات الخدمات المساعدة لأعمال التأمين كوظائف وسطاء التأمين وخبراء المعاينة وخبراء تقدير الأضرار. كما تتجلى أهميته كذلك من خلال ما يوفره من حماية وأمان للاستثمارات الأخرى من كافة المخاطر سواء الناجمة عن عوامل سياسية أو اقتصادية أو حتى بيئية (**مازن،2002**).كنتيجة، التأمين نظام اجتماعي متكامل يحظى باستمرار على اهتمام الباحثين باختلاف مجالاتهم وقد أصبح الآن ينصب على الأشخاص، الأشياء، المسؤولية، والأحداث (**قندوز، 2014**)

حتى يؤدي قطاع التأمين دوره الاقتصادي كعامل حماية وجذب للاستثمارات يفترض أن تتم زيادة حجم مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام بصورة منتظمة ومطردة، فمن المفترض أن يصل معدل المساهمة حسب المعايير الاقتصادية في الدول النامية إلى 5 % وإلى حوالي 10%في الدول المتقدمة(**مازن، 2002**) إلى جانب تخفيض تكلفة التأمين على المستفيدين من خلال إعادة التأمين واستحداث أنواع جديدة من المنتجات للاستجابة لمتطلبات السوق وتغطية

أنواع المخاطر المختلفة التي فرضها التطور العلمي لتكنولوجيا المعلومات إلى جانب الأخطار التقليدية المعروفة (**مازن، 2002**) .

وبناء على ما سبق يمكن صياغة المشكلة المراد دراستها من خلال التساؤل المحوري التالي:

ما مقدار مساهمة نشاط التأمين في النمو الاقتصادي بالجزائر؟

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية اختيارنا هذا البحث إلى أنّ الموضوع يلقى اهتماما كبيرا على المستوى الاقتصادي لما يوفره التأمين من أمن وثقة في البيئة الاستثمارية، سيما وأن أي قرار استثمار محلي أو أجنبي، يرتبط بوجود شركات تأمين تغطي كافة أنواع المخاطر المختلفة وبكفاءة نظام الرقابة والإشراف على قطاع التأمين.

فرضيات البحث:

- **تؤدي الزيادة في حجم الأقساط المحصلة خلال فترة الدراسة إلى نمو الأهمية النسبية لنشاط التأمين بالنسبة للناتج الداخلي الخام**

أهداف البحث:

يهدف هذا المقال إلى تقييم الدور الذي يؤديه قطاع التأمين في دعم الاقتصاد الجزائري، وتندرج تحت هذا الهدف أهداف فرعية أخرى نوجزها فيما يلي:

- تقييم مساهمة إنتاج نشاط التأمين في النمو الاقتصادي
- تقدير كتلة الأقساط المحصلة من نشاط التأمين بالنسبة للناتج الداخلي الخام
- تسليط الضوء على دور الوساطة المالية لمؤسسات التأمين
- تقييم كفاءة سوق التأمين الجزائري وآفاقه المستقبلية

ستتم الإجابة عن التساؤل الرئيسي من خلال المحاور الرئيسية لطريقة IMRAD* حيث ستطرح الإشكالية وفرضيتها في التمهيد أو المقدمة متبوعا بالوقوف على الدراسات السابقة في الموضوع المدروس، ثم يتم شرح الطريقة المتبعة في الإجابة على السؤال الرئيسي مع تحديد دقيق لمجتمع الدراسة، متغيرات الدراسة، طريقة جمع البيانات ومصادرها، وصف كيفية تلخيص المعطيات الخام وشرح لمختلف الأدوات القياسية المستعملة. سوف يتم عرض ما توصل إليه البحث ضمن خانة النتائج دون تفسير وفقا لأهميتها، ليتم تفسيرها لاحقا بشكل واضح في قسم المناقشة الذي سيسمح بالوصول إلى الاستنتاجات التي ستمكن من الإجابة على إشكالية المقال.

الدراسات السابقة:

لقد تم حصر عدد من الدراسات والأبحاث العلمية ذات الصلة بالموضوع والتي جاءت على النحو التالي:

- ✓ مقال (**قندوز ،2014**): بحثت هذه الدراسة مقارنة لمؤشرات نجاعة سوق التأمين الجزائري والأردني خلال الفترة **2000–2010**، كما سلطت الضوء حول حصاد وحصيلة الاكتتاب في الجزائر والأردن، تقييم المؤشرات الأدائية (نسبة الكثافة، معدل الاختراق) ومقارنتها بالمستويات والمعايير الدولية، إبراز مسؤولية هيئات الإشراف والرقابة في إرساء المناخ الاستثماري التنافسي. توصلت الدراسة إلى أن معدلات الاختراق والكثافة بالجزائر والأردن لم تصل إلى المستويات المقبولة دوليا ولا تعكس القدرات الموجودة والإمكانات المتاحة التي تتمتع بها السوق الجزائرية والأردنية، كما أشار إلى أن حركية وكفاءة جهاز التأمين الجزائري أجدى وأفضل قياسا بجهاز التأمين الأردني.

ستعتمد دراستنا على استعمال نفس المؤشرات الأدائية التي وظفها الباحث في مقاله، كما ستغطي دراستنا ستة (06) سنوات الأخيرة التي قام الباحث بتحليلها إلى غاية 2014. وتجدر الإشارة إلى أن المعطيات المعتمدة في مقالنا تختلف عن تلك التي حصلها الباحث من المواقع الالكترونية، حيث حرصنا على موثوقية المعطيات وطلبها من الجهات الرسمية التي تقوم بإصدارها.

- ✓ مقال (**Innocent Niyonsenga, 2013**): تناولت الدراسة إشكالية صناعة التأمين ودورها في الوساطة المالية والنمو الاقتصادي–حالة الاقتصاد الرواندي خلال الفترة 2008-2012. كما تمحور هدف الدراسة في تحديد أثر صناعة التأمين في النمو الاقتصادي والمالي من خلال ضخ الأقساط وتسديد قيمة المطالبات في الاقتصاد المالي لرواندا بما في ذلك التحويلات التي تجرى

*Introduction, Methods, Results [And] Discussion

في إطار إعادة التأمين على المستوى المحلي أو الدولي. أجريت الدراسة على كل هيئات التأمين وإعادة التأمين الفاعلة في الاقتصاد الرواندي بالاعتماد على المعلومات المستخرجة من التقارير المتحصل عليها من L'ASSAR† وFANAF‡، معتمدا في ذلك على المؤشرات التالية: معدل الاختراق، معدل (المؤونات/الأقساط)، معدل (التعويضات/الاشتراكات المحصلة)، المعدل التجميعي الذي يعكس أداء عمليات إعادة التأمين. وقد توصلت الدراسة إلى أن مساهمة خدمات التأمين في الناتج الداخلي الخام ليست مثلى إذ لم تتجاوز 6 %مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تصل مساهمتها في الناتج الداخلي الخام 10%، كما اعتبر صاحب المقال أن التأمين يعتبر من العوامل الأخيرة التي تساهم في النمو الاقتصادي برواندا.

يتفق المقال مع دراستنا من حيث تناوله لعلاقة الصناعة التأمينية بالنمو الاقتصادي، استخدامه لمعدل الاختراق ومعدل (التعويضات/الاشتراكات)، واعتماده طريقة **IMRAD** في كتابة المقال.

أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر مجال التأمين من فروع الاقتصاد ذات الأهمية التي يجب أن تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام والبحث، وقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع لكونه ضمن الاهتمامات البحثية للطالبة من جهة ومن جهة أخرى لقلة الكتابات في المجال.

منهجية البحث:

لبلوغ أهداف الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بتحليل البيانات الإحصائية المختلفة ومقارنتها بعدما تمت معالجتها في شكل نسب مئوية، سيما وأن المنهج الإحصائي يعتبر أفضل طريقة لتجميع المعلومات في شكل يجعلها قابلة للتحليل والمقارنة، كما أن الإجابة عن التساؤل الرئيس تطلبت الاستعانة ببعض مؤشرات الأداء التي تساعد على تقدير أهمية السوق المحلي للتأمين كمعدل الاختراق ونسبة الكثافة، معدل (التعويضات/الأقساط المحصلة).يتم قياس إنتاج نشاط التأمين في الجزائر غالبا عن طريق رقم الأعمال أو حجم الأقساط المحصلة خلال الفترة خارج الموافقات الدولية التي تتم في إطار الاتفاقيات الدولية لإعادة التأمين.

† **Ass**ociations des **A**ssureurs au **R**wanda

‡ **F**édération des Sociétés d'**A**ssurances de Droit **Na**tional **Af**ricaines

متغيرات الدراسة: يدور المقال حول قياس مقدار مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي – حالة الجزائر–وعليه:

–المتغير المستقل: مساهمة قطاع التأمين وتقاس أساسا بمؤشر معدل الاختراق

–المتغير التابع: النمو الاقتصادي، ويؤخذ غالبا لتقديره مؤشر الناتج الداخلي الخام والذي يتم حسابه حسب النظرة الانفاقية بالمعادلة التالية:

الناتج الداخلي الخام = الاستهلاك النهائي + تكوين رأس المال الإجمالي الثابت + التغير في المخزون + الصادرات – الواردات

–العلاقة المستهدفة: تقييم نسبة إسهام عوائد التأمين في تكوين الناتج الداخلي الخام نوظف لقياسها مؤشر الاختراق (الأقساط/الناتج الداخلي الخام) مدعما بمعدل الكثافة التأمينية (الأقساط/عدد السكان)، مع إشارة إلى دور التأمين كوسيط مالي من خلال معدل (التعويضات/الأقساط) وحجم التوظيفات المالية في السوق النقدي.

مجتمع الدراسة: أجريت الدراسة على جميع مؤسسات التأمين الفاعلة في السوق الجزائري ما عدا المؤسسة المتخصصة في إعادة التأمين. وبالتالي مجال اهتمامنا في هذا المقال هو عمليات التأمين التجاري المباشرة التي نفذت في الجزائر خلال المجال الزمني المحصور بين 2005-2014

المعطيات الخام التي استخدمت في هذا المقال تم جمعها من المصادر الآتي ذكرها:

–البيانات المتعلقة بنشاط قطاع التأمين في الجزائر استخرجت من التقارير السنوية حول نشاط التأمين بالجزائر المعدة من طرف مديرية التأمينات –وزارة المالية–لفترة **10** سنوات متتالية مجالها الزمني **2005–2014**،

– البيانات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام متحصل عليها من الموقع الالكتروني الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات (**ONS**) لنفس الفترة على اعتبار أن الناتج الداخلي الخام للسنتين (**2013** و**2014**) محل تقدير (office national des statistiques, 2015)

– البيانات المتعلقة بعدد السكان في الجزائر تم تحميلها هي الأخرى من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات (**ONS**) لنفس الفترة. مع العلم أن الأرقام التي تلي التعداد السكاني لسنة **2008** هي محل تقدير(Office national des statistiques, 2015)

وارتأينا اختيار الفترة الممتدة بين **2005–2014** للأسباب التالية:

– تتبع مسار تحرير سوق التأمين الجزائري بعد صدور القانون رقم **06–04** المؤرخ في **20**فيفري **2006** ونتائج تطبيق مختلف الإصلاحات في هذا القطاع، اعتماد أنظمة جديدة لتكنولوجيا المعلومات في مجال التسيير وتبني النظام المحاسبي المالي ابتداء من سنة **2010**

– تعتبر هذه الفترة أكثر فترات انتعاش سوق التأمين الجزائري وهو ما اثبتته الأرقام المسجلة على مستوى الأقساط المحصلة، كما شهدت هذه الفترة العديد من التغيرات والأحداث الاقتصادية في الجزائر وفي العالم نذكر منها: انتعاش الاقتصاد الجزائري بفضل الحركة التصاعدية في أسعار النفط، الأزمة المالية العالمية **2008**، إلغاء القروض الاستهلاكية، تحسن الدخل الفردي

–تتبع انعكاسات التغيرات الهيكلية في سوق التأمين الجزائري باستمرار خلال الفترة على مردودية القطاع نذكر منها ظهور شركات جديدة وخروج أخرى، الفصل بين ممارسة تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص، تأسيس أجهزة خاصة للإشراف على سوق التأمين في الجزائر كالمجلس الوطني للتأمينات والمكتب المتخصص في التسعير، تحديد القوانين المتعلقة بالأعمال الفنية لشركات التأمين في الجزائر

المراجع المعتمدة في هذا المقال هي مراجع متخصصة إضافة إلى اطلاعنا على مختلف التقارير التي تعد على مستوى المجلس الوطني للتأمينات والمقالات العلمية المنشورة التي تناولت دراسة دور التأمين كوسيط مالي ومحرك للنمو الاقتصادي والاجتماعي. التحرير كان وفقا لطريقة **IMRAD**، باعتماد منهجية **HARVARD** في توثيق الهوامش والإحالات. تم إجراء العمليات الحسابية بواسطة برنامج SPSS

النتائج:

–تتمثل عملية التأمين في تحويل المخاطر العشوائية (ما عدا خطر الوفاة الذي يعد خطرا مؤكدا، العشوائية تكمن في تاريخ تحقق هذا الخطر) إلى جهة أخرى مختصة بتسيير المخاطر عادة هيئة التأمين (Marquetty, 2012). بفضل آلية التعاون التي هي جوهر التأمين يتمتع كل عون اقتصادي من حماية وتغطية على نتائج المخاطر التي يمكن أن تهدد ذمته المالية والتي يعزف عن تحملها بمفرده، وكنتيجة لهذه الحماية يستطيع أي عون اقتصادي القيام بنشاطات على درجة هامة من المخاطرة، بهذه الطريقة يساهم التأمين بصفة مباشرة في خلق الثروة (Innocent Niyonsenga, 2013). يتكفل التأمين كنظام لتسيير المخاطر بتجميع تلك الأخطار ضمن وحدات متجانسة بشكل يسمح بتخفيضها وإلغاءها تدريجيا وفق ما يعرف بقانون الأعداد الكبيرة وهو ما يسمح للمتضامنين بتحقيق قيمة مضافة من تحويل الخطر. بمعالجته للخطر، يخفض

التأمين من حالة عدم التأكد، مصدر تمويل للاقتصاد، محرك حقيقي للنمو الاقتصادي ويساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي (Albert, 1998).

يحرص التأمين كنظام تعاوني بالدرجة الأولى على تطوير مساهمته الاجتماعية في جبر الأضرار الناجمة على الحوادث التي قد تصيب الضحايا في ذمتهم الإنسانية، المحافظة على مناصب الشغل، الخبرات، مساحات المعيشة، استقرار العلاقات الاجتماعية، واستمرارية العمل، يمتص نسبة هامة من البطالة [§]، يوفر للعامل الذي فقد قدرته على العمل، للأرملة واليتامى ريعا يضمن لهم الحد الأدنى من القدرة الشرائية، يمكن الضحايا بكل ذلك من مواجهة نتائج مخاطر الحياة ليس مجرد موزع للأموال فقط، بل من خلال ابتكار مختلف أنظمة المساعدة التي تقدم أداءات أخرى غير العوض المالي(Yeatman, 1998).

إن فرض تأمين إلزامي للمسؤولية المدنية يسمح بالتكفل بضحايا حوادث المرور للفئات التي لا تشملهم النصوص القانونية[**] غالبا، كذلك مختلف الآليات الموضوعة للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وبالتالي يجنب المجتمع من عبء هذه الفئات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي (François Couilbault, 2011)

– أصبح التأمين أحد فروع الاقتصاد ذات الأهمية والتي تظهر من خلال رقم الأعمال المحقق على مستوى عالمي الذي بلغ حوالي **4778248** مليون دولار أمريكي بحصة 6,17% من الناتج الداخلي الخام العالمي (swiss reinsurance company LTD, 2015)، ويمثل نسبة متصاعدة سنة بعد سنة في الناتج الداخلي الخام لكل بلد بمعدل اختراق 6,2 %ونسبة كثافة تقارب 662 دولار أمريكي وهو ما يؤكد تقدم نشاط التأمين عالميا. إن مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام يمكن أن تصل إلى15 %، وتعتبر من المؤشرات التي تعكس التطور الاقتصادي في أي بلد(Yeatman, 1998) . الجدول الموالي يوضح أهمية رقم الأعمال المحقق في نشاط التأمين ويسمح بإجراء مقارنة بين أهم المناطق الرئيسية في العالم:

§ تطورت قدرة قطاع التامين في الجزائر على خلق مناصب شغل من 7200 منصب عمل إلى 12000 منصب في سنة 2013، دون احتساب الأشخاص العاملين في وكالات الأعوان (930 عون) ومكاتب الوسطاء

** في هذا الشأن، انشئ في الجزائر صندوق ضمان السيارات بموجب الأمر رقم 04-103 المؤرخ في 05 أفريل 2004، مهمته الأساسية هي التكفل بتعويض ضحايا حوادث المرور أو ذوي حقوقهم في الحالات التي يكون فيها الشخص المسؤول عن الحادث غير معروف، أو يتواجد أثناء الحادث دون تغطية تأمينية أو في وضعية عدم ملاءة. يغذى هذا الصندوق بمساهمة إجبارية على كل مكتتب في تأمين السيارات بنسبة 3% من قيمة التأمين الالزامي للمسؤولية المدنية.

الجدول رقم (1) تطور حجم أقساط التأمين في العالم (2014)

القارة	رقم الأعمال (مليون دولار)	الحصة في السوق العالمي %
أمريكا	1594040	33 ,36
أمريكا الشمالية	1405816	29,42
أمريكا اللاتينية	188225	3,94
أوروبا	1697529	35,53
أوروبا الغربية	1627670	34,06
أوروبا الوسطى والشرقية	69859	1,46
آسيا	1317566	27,57
الأسواق المتطورة الآسيوية	802938	16,80
آسيا النامية	465557	9,74
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	49071	1,03
إفريقيا	68974	1,44
دول المحيط	100140	2,10
العالم	4778248	100

Source : revue suisse sigma n°04 / 2015, l'assurance dans le monde en 2014 retour à la vie, disponible sur :http://media.swissre.com/documents/sigma4_2015_fr.pdf, consulté le 20/11/2015.

تحتل أوروبا الغربية الصدارة عالميا في الصناعة التأمينية بحصة تقدر بـ 34 %، تليها الولايات المتحدة الأمريكية 33 %، آسيا 28%بينما لا تتعدى حصة القارة الإفريقية 2% وهو ما يعكس تراجع مكانة نشاط التأمين في اقتصاديات الدول الإفريقية، حيث أنه خلال فترة الدراسة لم تتعدى حصة سوق التأمين الجزائري عالميا 0,02 %.

-إلى غاية سنة 2014، تمارس 23 مؤسسة تأمين نشاطها في السوق الجزائري تتوزع حسب نوع الخطر كما يلي:

- ✓ (01) مؤسسة لإعادة التأمين
- ✓ (02) مؤسستين متخصصتين في تأمين الرهن العقاري وتأمين القرض (الائتمان)عند التصدير
- ✓ (13) مؤسسة تأمين على الأضرار
- ✓ (07) مؤسسات تأمين على الأشخاص (Direction des assurances , 2013)

بالرغم من تطور تركيبة السوق الجزائري للتأمين وتزايد التنافسية، تبقى المؤسسات العمومية هي الرائدة في مجال تأمينات الأضرار وتملك أكبر حصة سوقية بالمقارنة مع المؤسسات الخاصة والمختلطة

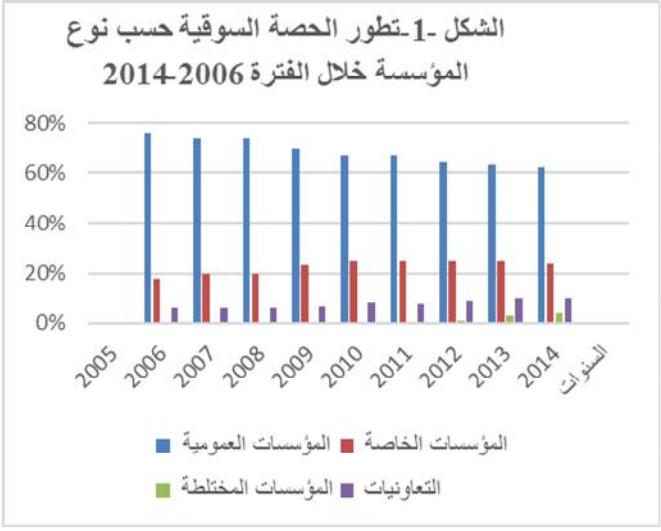

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المستخرجة من التقارير السنوية لنشاط التأمين بالجزائر

يوضح الشكل أعلاه تركيبة السوق في المتوسط بالنسبة لفروع التأمين الرئيسية خلال فترة الدراسة، ويتضح جليا أن المنتوج الأول في السوق هو تأمين السيارات بنسبة 51%، يليه فرع

تأمينات الأضرار[††] 33 % بينما تسجل الفروع الأخرى معدلات جد منخفضة (تأمينات الأشخاص 8 % التأمين الفلاحي 1 %)

يسمح الجدول الموالي بعرض نتائج نشاط التأمين في المتوسط خلال فترة الدراسة، وذلك بالنسبة لجميع فروع تأمينات الأضرار الرئيسية وتأمينات الأشخاص باستثناء الموافقات الدولية:

الجدول رقم (2) نظرة عامة حول نتائج عمليات التأمين في المتوسط خلال فترة الدراسة

الأقساط المحصلة	79462 .40
التعويضات المدفوعة	41810 .50
التغيرات في الناتج الداخلي الخام %	0 .64
النتيجة الفنية (هامش التأمين)	24386 .40
التوظيفات المالية	130160.10
النتيجة الصافية الإجمالي	5068.20

الشكل رقم (3) تطور نشاط التأمين في الجزائر خلال فترة الدراسة

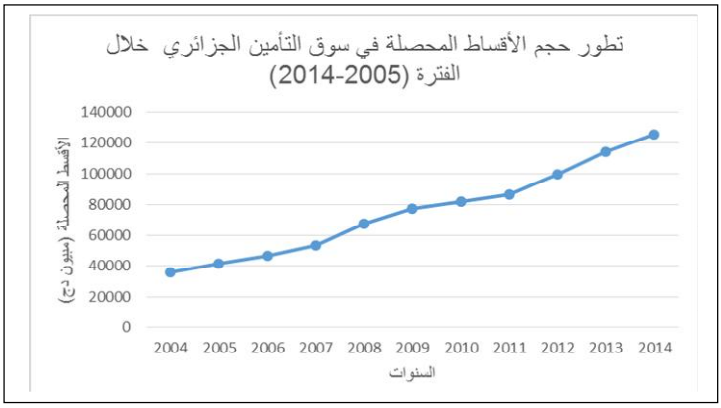

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المستخرجة من التقارير السنوية لنشاط التأمين بالجزائر

[††] اصطلحت تسمية تأمينات الأضرار على كل منتوجات التأمين التي تنصب على تغطية الحرائق، الحوادث والأخطار المختلفة، تعرف سابقا بـ **IARD**

شهد إنتاج نشاط التأمين في الجزائر نموا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث بلغ معدل نمو القطاع في المتوسط 13,5 %مقارنة بسنة 2010 و2011 التي سجلت أضعف معدل 6 %. في المقابل بلغت حصة التعويضات المدفوعة 52% من إجمالي الإنتاج في المتوسط وهو ما يعكس استفادة الكثير من الأعوان الاقتصاديين من مبالغ مالية هامة، من جهة أخرى سمح تطور هامش التأمين بتوسيع حجم التوظيفات المالية التي تجاوزت 130 مليون دج، في حين تأثرت النتيجة الصافية بحجم التعويضات الكبير نظرا للتزايد المسجل للحوادث خاصة حوادث المرور.

عموما يمكن تتبع مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3) مساهمة نشاط التأمين في الناتج الداخلي الخام بالجزائر خلال الفترة 2005-2014

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الاختراق (%)	0,55	0,54	0,57	0,61	0,77	0,68	0,59	0,61	0,68	0,73

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام المعطيات الخام للدراسة، تنفيذ الحسابات بواسطة برنامج **SPSS**

سجل انتاج القطاع مساهمة متواضعة بالنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام لا تصل حتى إلى **1%** حيث بلغ معدل الاختراق **0,64 %** في المتوسط وهو مستوى بعيد نسبيا عما هو مسجل في قارة افريقيا **2,8%**، المغرب **3,8 %**، تونس **1,8 %**

الجدول رقم (4) نسبة الكثافة التأمينية بالجزائر خلال الفترة 2005-2014

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الكثافة (دج/نسمة)	1265	1388	1578	1962	2193	2271	2361	2657	2977	3209

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام المعطيات الخام للدراسة، تنفيذ الحسابات بواسطة برنامج SPSS

الملاحظ أن مقدار ما ينفقه الفرد الجزائري على الحماية التأمينية في المتوسط لا يتجاوز **2186دج** للفرد الواحد (ما يقابل21 دولار أمريكي)، مع نمو هذا الأخير بصفة مطردة مع نمو الإنتاج، تبقى الكثافة التأمينية هي الأخرى ضعيفة المستوى مقارنة بمتوسط الكثافة التأمينية

المسجلة عالميا والتي تقدر بـ 662 دولار أمريكي، أو في دول شمال إفريقيا تونس 80 دولار أمريكي، المغرب 102 دولار أمريكي في حين أن الكثافة التأمينية في الجزائر لم تتجاوز 40 دولار أمريكي خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (5) حجم التعويضات المسددة خلال الفترة 2005-2014

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المبالغ(مليون دج)	52361	23994	25470	34772	36056	35678	43176	50707	54059	61832

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام المعطيات الخام للدراسة

ما يلاحظ بالنسبة للتعويضات المسددة نمو مطرد مرافق لنمو رقم الأعمال مع تسجيل قيم معتبرة سنة 2005، والثلاث سنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

للوقوف على دور التأمين كوسيط مالي يمكننا الاستعانة بنسبة التعويضات إلى حجم الأقساط المحصلة وحجم التوظيفات المالية في السوق النقدي وفق ما يبينه الجدولين المواليين:

الجدول رقم (6) حصة التعويضات من إجمالي الأقساط المحصلة خلال الفترة 2005-2014

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التعويضات/الأقساط (%)	125,81	51,63	47,35	51,22	46,62	43,66	49,81	50,9	47,42	49,27

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الخام للدراسة، تنفيذ الحسابات بواسطة برنامج **SPSS**

الملاحظ أن نسبة (التعويضات/الأقساط) ما عدا السنة الأولى من الدراسة التي تفوق 100 %بسبب القيمة المعتبرة للتعويضات تتراوح بين 40 إلى 50%، وهو ما ساعد على تطور هامش التأمين خلال فترة الدراسة، ومنح القطاع فرصة لزيادة الأموال الموظفة في السوق النقدي

الجدول (7) حجم التوظيفات المالية لقطاع التأمين في السوق النقدي خلال الفترة 2005-2014

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المبالغ (مليون دج)	55263	58953	77337	93661	113880	138128	166632	180032	200770	216945

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام المعطيات الخام للدراسة

نلاحظ أن حجم التوظيفات المالية لقطاع التأمين لا يعكس الطاقة التمويلية التي يمكن أن يوفرها هذا النشاط بالنظر إلى حجم الأقساط المجمعة ونشير إلى أن معظم التوظيفات تتركز في السندات الحكومية والودائع لأجل.

المناقشة:

سمحت لنا الدراسة بالتوصل إلى العديد من النتائج التي تخدم الهدف الأساسي للمقال وهو تقييم مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام، وفيما يلي مناقشة لتلك النتائج:

-إن امتلاك مؤسسات التأمين العمومية لأكبر حصة سوقية لا يعني بالضرورة تفوقها من الناحية الفنية أو التسويقية التي مكنتها من كسب رضا الزبون، فاحتكار نشاط التأمين من طرف الدولة لفترة تقارب 30 عاما جعل ذهنية المستهلك الجزائري ترتبط بصفة وثيقة بهذه المؤسسات وتجتنب كل ما هو جديد ومستحدث، إضافة إلى هذا نشير إلى ان المؤسسات المنافسة الخاصة منها والمختلطة حديثة النشأة خاصة مؤسسات تأمينات الأشخاص التي تأسست بموجب القانون رقم **04-06** والتي باشرت نشاطها ابتداء من سنة 2011 ما عدا مؤسسة **CARDIF EL DJAZAIR**التي كانت السباقة في سوق تأمينات الأشخاص ابتداء من سنة 2008، تسجل معدلات نمو متزايدة فيما يتعلق بحصتها من السوق ويعرض معظمها منتوجات منافسة من ناحية الأسعار، الضمانات، وخاصة آجال التسوية في مقابل تناقص الحصة السوقية للمؤسسات العمومية خلال فترة الدراسة وهو ما قد يغير تركيبة السوق مستقبلا.

-بالنظر إلى هيكلة السوق من ناحية المنتجات التأمينية، وتطور كتلة الأقساط المحصلة من ناحية أخرى نجد أن المصدر الأول لعوائد مؤسسات التأمين هو التأمينات التي تنطوي على عنصر الإجبار في مقدمتها تأمين السيارات، تأمينات الأضرار الأخرى بما فيها المسؤولية المهنية، التأمين ضد آثار الكوارث الطبيعية. عموما، لتتبع وتيرة تطور الإنتاج خلال فترة الدراسة فإنه يمكننا تسجيل المعلومات التالية حسب فروع التأمين الرئيسية:

✓ **تأمين السيارات:** يكتسب منتوج التأمين على السيارات أهمية بالغة بالنظر إلى حجم الأقساط المحصلة من جهة، وكذلك حجم المطالبات من جهة أخرى (Direction des assurances, 2014).إن الزيادة في حجم الاكتتاب لهذا الفرع لا تغطي العجز المسجل على مستوى التعويضات في التأمين الالزامي على المسؤولية المدنية، لذلك وابتداء من سنة 2006 تم استحداث ضمانات جديدة (ضمان كل الأخطار، ضمان أضرار التصادم) (Conseil National des Assurances, 2006) مما ساهم في الرفع من رقم الأعمال المسجل وحجم الإنتاج عامة اعتبارا أن الحصة السوقية لهذا الفرع تفوق 50 %كما ساعد إلزام البنوك للزبائن بالاكتتاب في ضمان كل الاخطار عند طلب اقتناء مركبة جديدة في إطار القروض الاستهلاكية على دعم تطور الأقساط المحصلة(Conseil National des Assurances, 2007). بالموازاة مع ذلك نسجل أيضا عوامل أخرى ساعدت على نمو الأقساط منها: الزامية هذا النوع من التأمين، تطور حظيرة السيارات وحداثتها الأمر الذي يتطلب امتلاك ضمانات شاملة، زيادة تعريفات التأمين الالزامي على المركبات بنسبة 20 % على مدار 04 سداسيات ابتداء من عام 2008 (Conseil National des Assurances, 2009). بالرغم من إلغاء القروض الاستهلاكية في نهاية 2009 إضافة إلى انخفاض الصادرات من السيارات بسبب الأزمة المالية العالمية إلا أن حجم الأقساط واصل نموه وذلك يفسر بتحسن القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خاصة على مستوى فئة الأجراء بفضل الزيادات في الأجور التي أدرجت ابتداء من 2008 والتي انعكست على تطور حظيرة السيارات خاصة في النصف الثاني من فترة الدراسة وكذلك الاكتتاب في الضمانات الاختيارية بصفة عامة (حريق، سرقة، زجاج) وتطور عدد المؤسسات الفاعلة في السوق ابتداء من سنة 2011 (13 مؤسسة تأمين على الأضرار)(Conseil National des Assurances, 2012).

✓ **تأمينات الأضرار:** يرتبط هذا الفرع بشكل أساسي بتأمينات الأشغال الهندسية، وتأمين الحريق حيث أن نمو الإنتاج في النوع الأول تزامن مع برامج الاستثمار العمومي في إطار المخطط الخماسي للنمو 2005-2009 المتبوع بالمخطط الخماسي 2010-2014، فخلال البرنامج الأول شهد حجم الأقساط نموا ملحوظا ثم سجل انخفاضا نظرا للتباطؤ في إنجاز مشاريع البناء من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض أسعار التأمين الذي مصدره المنافسة بين المؤمنين **(Conseil National des Assurances, 2009)**. مع إعادة تقييم مشاريع البناء في إطار المخطط الثاني عاد مستوى الأقساط إلى الارتفاع من جديد. بالنسبة للنوع الثاني فهو شديد الارتباط بقطاع المحروقات وقد ساعد الاكتتاب في بعض الأخطار الصناعية الجديدة ابتداء من 2009 في ارتفاع حجم الأقساط. كما شهد التأمين ضد الكوارث الطبيعية نموا متواضعا على الرغم من طبيعته

الاجبارية ويرجع ذلك بالأساس إلى ضعف تسويق هذا المنتوج خاصة وأن أسعاره منخفضة وهو عامل مهم لجذب الزبون الجزائري.

✓ **تأمينات النقل:** بلغ انتاج هذا الفرع 7 % من إجمالي الأقساط المحصلة، وهي نسبة جد متواضعة مقارنة بالفروع التأمينية السابقة، تتكون من التأمين البحري والتأمين الجوي وترتبط بصفة مباشرة بحركة التجارة الخارجية. في بداية الفترة سجل هذا الفرع انتعاشا خاصة التأمين البحري وذلك لارتباطه باستيراد المعدات والمواد المستخدمة في ورشات إنجاز مشاريع البنى التحتية (**Tramway**،**Métro**، الطريق السيار شرق-غرب)، الاكتتاب في ضمانات هيكل مركبات الملاحة الجوية والبحرية(**Conseil National des Assurances, 2008**)، وارتفاع حجم الصادرات. ابتداء من سنة 2010 سجل انتاج هذا الفرع تناقصا مستمرا يعود بالأساس إلى انخفاض أداء التأمين البحري بسبب الوتيرة المتناقصة لاستيراد معدات البناء وبطء إنجاز المشاريع(**Conseil National des Assurances, 2010**)،عدم تجديد بعض العقود الهامة في مجال التأمين الجوي (**Contrat Satellite Algérien**) وسياسة السلطات العمومية الهادفة إلى تقليص حجم الصادرات في النصف الأخير من فترة الدراسة.

✓ **التأمين الفلاحي:** يعزى ضعف مردودية هذا الفرع إلى تراجع مكانة الفلاحة في الاقتصاد الجزائري، خاصة بعد فشل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007، ونقص الموارد المالية لإعادة بعث المشاريع الفلاحية، إلغاء نظام التغطية العمومية للكوارث الفلاحية، وعدم تجديد العقود التي كانت في إطار البرنامج التنموي. ابتداء من سنة 2008 عرف هذا الفرع انتعاشا بسيطا في مجال تأمين (النباتات، احتراق المحاصيل، البرد) الخاص بمنتوج القمح، سنة 2009 بسب تأمين الحيوانات، الدواجن (ضمانات متعددة الأخطار) وتوقيع عدة اتفاقيات منها اتفاقية مع مجمع دانون (**DANONE**)(**Conseil National des Assurances, 2011**). ابتداء من سنة 2011، إضافة إلى المنتجات السابقة، ساهم كل تأمين العتاد الفلاحي والاكتتاب في المسؤولية المدنية للفلاحين في زيادة حجم الأقساط إلا أن معدل نمو هذا الفرع بقي جد متواضع خلال فترة الدراسة.

✓ **تأمين الائتمان:** عرف هذا الفرع في بداية الفترة[2006،2007،2008]، انتعاشا كبيرا وصل إلى نسبة 189% مرده إلى التوجه الكبير نحو القروض الاستهلاكية. ابتداء من نهاية سنة 2009، تسبب إلغاء القروض الاستهلاكية في انهيار هذا الفرع ليسجل الإنتاج أدنى مستوياته حيث بلغ رقم الأعمال المحقق 3 مليون دج سنة 2013 **(Conseil National des Assurances, 2013)**، على الرغم من محاولة إنعاش الإنتاج بفضل أداء تأمينات الرهن العقاري

والتأمين على الصادرات. مع نهاية فترة الدراسة ومع إعادة إقرار القروض الاستهلاكية يتوقع النهوض بهذا الفرع.

✓ **تأمينات الأشخاص:** بالرغم من نقص ثقافة المستهلك الجزائري حول مضامين تأمينات الأشخاص والمزايا التي يمكن أن يحققها من وراء اكتتابه في هذا النوع من التأمين، خاصة للأهمية التي يحظى بها من طرف السلطات العمومية كونه مصدر تمويل طويل المدى، تبقى حصة تأمينات الأشخاص في نمو مستمر، حيث أنه في بداية الفترة ارجعت الزيادة في حجم الأقساط إلى إجبارية تأمين السفر للمستفيدين من تأشيرة **شنغن(Schengen)**، تأمين الجماعة الموقع من طرف شركة سونطراك(**Sonatrach**)، والتأمينات المفروضة من طرف البنوك للحصول على القروض الاستهلاكية منها تأمين الوفاة وتأمين تعويض القروض. عرف هذا الفرع عهدا جديدا بتوقيع عدة اتفاقيات بين البنوك ومؤسسات التأمين سنة 2008 في إطار "*صيرفة التأمين*" **La Bancassurance**، وهو ما أعطى دفعة نوعية لتأمينات الأشخاص في الجزائر، بالموازاة مع زيادة الطلب على تأمين الحوادث في إطار السفر، وتأمين المساعدة. سجل فرع تأمينات الأشخاص انخفاضا محسوسا نهاية 2011 استمر خلال 2012 مرده تقلص عدد المؤسسات الفاعلة في السوق بعد الفصل النهائي بين مؤسسات تأمينات الأضرار ومؤسسات تأمينات الأشخاص ابتداء من 01 جويلية 2011 ليصبح 05 مؤسسات فقط **(Conseil National des Assurances, 2011)**. استقرت حصة الفرع في نهاية فترة الدراسة عند 7 % بفضل أداء تأمين "الحماية الجماعية" المساعدة، الحوادث، الحياة–الوفاة.

–إن ضعف معدل الاختراق يدل على ضعف الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري، خاصة بعد فشل المخططات التنموية في تنويع نسيج الاقتصاد الوطني الذي لا يزال مرتبطا بقطاع المحروقات إلى حد بعيد، بالرغم من كل المجهودات المبذولة للنهوض بقطاع التأمين في الجزائر والتي جعلت منه قطاعا واعدا يمكنه اللحاق بركب الأسواق التأمينية العالمية إذا ما تم معالجة بعض المشاكل التي لا يزال يعاني منها نذكر: نقص الوعي التأميني، ارتفاع عدد حوادث المرور سنويا، نقص الترويج لمزايا التأمينات الاختيارية، ضعف إنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى.

–إن انخفاض مقدار ما ينفقه الفرد الجزائري على الحماية التأمينية دليل على نقص الوعي بالمزايا التي يوفرها التأمين في ضمان الحماية والاستقرار من جهة، والخلفيات الدينية بتحريم التأمين التجاري التي تتمسك بها الكثير من فئات المجتمع من جهة أخرى، نضيف إلى أن تكفل السلطات العمومية بالتعويض عن أضرار الكوارث الطبيعية أو الأضرار الفادحة رسخ الاتكالية في ذهنية المواطن بأن الدولة ملزمة بالتعويض مهما كانت الظروف أو المسببات.

-عرفت السنة الأولى من فترة الدراسة تسجيل أكبر خسارة وذلك بسبب تسوية المطالبة الناشئة عن حريق مركب تكرير البترول **GLIK** بسكيكدة والتي بلغت لوحدها 32 مليار دج **(Direction des assurances, 2006)**. خلال الفترة المتبقية بلغت نسبة التعويضات إلى الأقساط المحصلة 56 % في المتوسط، وهي نسبة هامة تعكس كفاءة سوق التأمين الجزائري كوسيط مالي حيث أن أكثر من نصف كتلة الأقساط المحصلة فعلا يستغل في جبر الأضرار الناجمة عن مختلف الحوادث، بالإضافة إلى ذلك الجزء الموظف في السوق النقدي والذي بلغ نهاية الفترة 216 مليار دج والذي يثبت الدور الهام الذي يؤديه سوق التأمين كمستثمر مالي بالرغم من أن معدلات الفائدة الممنوحة على سندات الخزينة خلال فترة الدراسة لم تكن مشجعة و اعتبرت أحد المعوقات لعدم تطور مردودية التوظيفات المالية لقطاع التأمين الذي لا يجد بدائل استثمارية أخرى في ظل غياب سوق مالي فعال**(Direction des assurances, 2009)**.

خاتمة:

سمحت لنا هذه الدراسة بالوصول إلى الاستنتاجات التالية:

إن دور شركات التأمين كوسيط مالي يبرز في قيامها بجمع أموال معتبرة في شكل اشتراكات، ثم استثمارها في مجالات عدة، كما أنها وبفضل تسوية مختلف المطالبات تقوم بضخ قدرة تمويلية في الاقتصاد يستفيد منها مختلف الأعوان الاقتصاديين.

تساهم صناعة التأمين في معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية سواء توفير الحماية المالية للسلع والخدمات، وضمان استقرار العمليات الاقتصادية في بلد ما. كما أن آلية إعادة التأمين، تجعل الصناعة التأمينية أحد عوامل دعم وجذب الاستثمارات الأجنبية.

يبقى الدور الاجتماعي للتأمين غير واضح المعالم إذا ما تم ربطه بالتعويضات المقدمة للمؤمن لهم، ويرجع ذلك إلى اختلال آلية التعاون عند رفض تعويض بعض المطالبات التي تدخل ضمن خانة عدم توفر الضمانات أو عدم اكتمال الملف، كذلك سوء تصرف بعض الإداريين الذي يختلقون أسبابا لتأخير أو رفض الدفع وعدم الأخذ بالأساليب الودية إضافة إلى صعوبة قياسه بشكل عام.

بالنسبة لحالة الجزائر، تبقى مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي ضعيفة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى أو بالمعايير الدولية لما يجب أن تكون عليه الأهمية النسبية لنشاط التأمين في

أي اقتصاد وهذا يعود بالأساس إلى ضعف حصته في تكوين الناتج الداخلي الخام التي لم تصل إلى 1% خلال فترة الدراسة وهذا ما يؤكد أن الزيادة في حجم الأقساط المحصلة لم تؤد إلى زيادة مساهمة نشاط التأمين في النمو الاقتصادي بالجزائر.

يشكل نقص الثقافة التأمينية لدى جمهور المؤمنين لهم عائقا أمام التوسع في كل أنواع التأمينات خاصة تأمينات الأشخاص. مع ذلك ساهم التأمين في منح الضمان لمختلف المشاريع الاقتصادية خاصة مشاريع البنى التحتية التي أنجزت خلال فترة الدراسة.

إن اعتماد سوق التأمين على إيرادات فرع تأمين السيارات سوف يشكل عامل تهديد بانهيار حجم الأقساط المحصلة خاصة أن حجم الواردات من السيارات في انخفاض ابتداء من سنة 2013، ومع تجاوز الحظيرة الفتية 07 سنوات من أول تاريخ بداية السير، سينحصر الاكتتاب في ضمان أضرار التصادم وهو ما سيؤثر سلبا على انتاج القطاع خاصة في ظل التنامي المخيف لأعداد حوادث المرور وعدم القدرة على التحكم في هذه الظاهرة بالرغم من كل حملات التوعية وجهود الجهات الوصية بالتنسيق مع المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق.

الاقتراحات:

سمحت كل الجهود والإصلاحات المنجزة خلال فترة الدراسة بتكوين قاعدة تمكن سوق التأمين من النمو والتطور، وللحفاظ على هذه الإنجازات يجب على الهيئات المسؤولة عن تأطير نشاط التأمين بالجزائر التخلي عن الحلول المؤقتة من خلال استغلال تزايد عدد السكنات الجديدة في الجزائر، إجبارية التأمين ضد الكوارث الطبيعية، حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تأمين يلائم إمكاناتها المادية للتوسع في توزيع المنتجات التأمينية الأخرى ومراجعة أسعار المنتجات التأمينية بالشكل الذي يعكس واقع السوق الجزائري.

إن تطوير أساليب التسويق لا يعني التخلي على الأدوات التسويقية التقليدية، فتوزيع التأمين عن طريق التسويق بالعلاقات جعل المعرفة بالكثير من المنتوجات التأمينية تقتصر على طالبي تلك الخدمة، لهذا من الضروري الاستعانة بأدوات الترويج التقليدية أو التسويق المباشر للتعريف بمزايا التأمين التي يجهلها الكثير من الأفراد.

للتغلب على الخلفية الدينية التي تمنع الراغبين في التأمين من الحصول عليه، يجب التعجيل في وضع الإطار القانوني المناسب لمنتوجات تأمين التكفل الذي عرضته مؤسسة سلامة للتأمين منذ

بداية نشاطها في السوق الجزائري والاقتداء بتجارب الدول الإسلامية ودول الخليج في مجال التأمين الإسلامي خاصة بعد توقيع اتفاقية شراكة جديدة بين الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات والبنك الوطني الجزائري مع مجمع التأمين الكويتي لإنشاء شركة تأمين على الأشخاص(**AGLIC** (**Algerian Gulf Life InsuranceCompany**

يجب على هيئات الإشراف والرقابة على صناعة التأمين تكثيف مجهوداتها في وضع سياسات صارمة بالتعاون مع المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق للتخفيف من حدة حوادث المرور بالجزائر وتسطير حملات للتوعية والتحسيس وبرامج الوقاية من الأخطار، إضافة إلى إصدار قوانين وقواعد صارمة لمراقبة نشاط شركات التأمين من الناحية الفنية. كما نحث مؤسسات التأمين الجزائرية على المضي قدما في توقيع اتفاقيات شراكة مع شركات ذات خبرة عالمية من أجل تحسين جودة الخدمات التأمينية خاصة في مجال التأمين على الأشخاص.

الملاحق:

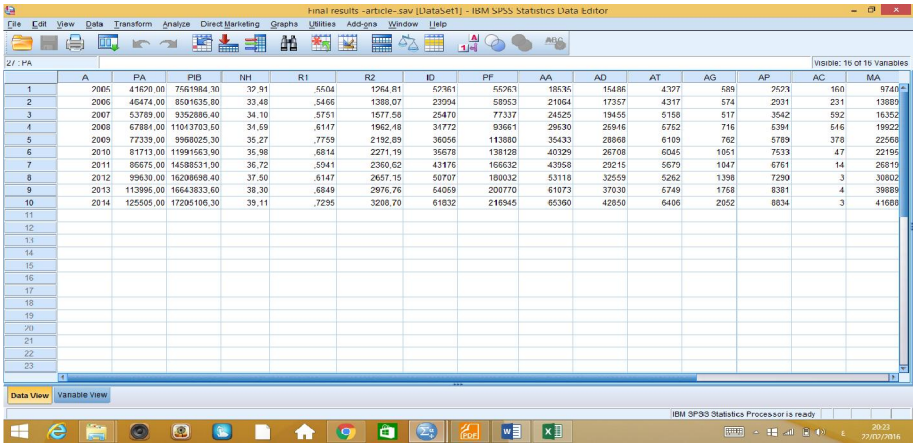

المعطيات الخام للدراسة

مخرجات برنامج SPSS

Statistiques descriptives				
	N	Minimum	Maximum	Moyenne

Production du Marché	10	41620,00	125505,00	79462,4000
Le taux de pénétration	10	,5466	,7759	,636729
Indemnisations	10	23994	61832	41810,50
Placements financiers	10	55263	216945	130160,10
Assurance automobile	10	18535	65360	39292,50
Assurances dommages aux biens	10	15486	42850	27547,40
Assurances transport	10	4317	6406	5480,40
Assurances agricoles	10	517	2052	1046,40
Assurances de personnes	10	2523	8834	5897,80
Assurances crédit	10	3	592	197,80
Marge d'assurance	10	9740	41688	24386,40
résultat comptable	10	1705	9081	5068,20

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne
Le taux de pénétration	10	,5466	,7759	,636729
Densité d'assurance	10	1264,81	3208,70	2186,0259
Ratio indemnisations/primes acquises	10	43,66	125,81	56,3692

هوامش وإحالات:

[1] مازن، ا.، 2002 . دور التأمين في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. *نشرة رسالة التامين* ، نوفمبر ، مج 5 (ع 4)،ص-ص 21-24

[2] قندوز، ط.، 2014. دراسة تحليلة مقارنة لمؤشرات نجاعة سوق التأمين الجزائري والأردني خلال الفترة 2000-2010. *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد 4 (العدد 9)،ص-ص 208 -187

[3] مازن، ا.، 2002 . دور التأمين في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. *نشرة رسالة التامين* ، نوفمبر ، مج 5 (ع 4)،ص-ص 21-24

[4] مازن، ا.، 2002 . دور التأمين في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. *نشرة رسالة التامين* ، نوفمبر ، مج 5 (ع 4)،ص-ص 21-24

[5] Innocent Niyonsenga ،M .2013 ،.l'industrie d'assurance et son role d'intermédiation financière dans le développement économique, cas du Rawanda : évaluation de 2008 à .2012 *European Scientific Jornal* ،septembre ،vol 09(No 25) ، pp. 427- 442.

[6] Office national des statistiques .2015 ،*ONS : office national des statistiques* . disponible sur :http://www.ons.dz/IMG/pdf/Publication-Comptes-Economiques-2000-2014.pdf. Consulté le 08/11/2015.

[7] Office national des statistiques .2015 ،*ONS: office national des statistiques* . disponible sur :http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH1_20DEMOGRAPHIE_20Arabe-2.pdf. Consulté le 22/08/2015.

[8] Marquetty ،S .2012 ،.*l'activité d'assurance* ,1 éd, Paris: Economica, p 7.

[9] Innocent Niyonsenga ،M .2013 ،.l'industrie d'assurance et son role d'intermédiation financière dans le développement économique, cas du Rawanda : évaluation de 2008 à .2012 *European Scientific Jornal* ،septembre ،vol 09(No 25) ، pp. 427- 442.

[10] Albert ،M .1998 ،.*le role économique et social de l'assurance* ,01e Paris: Economica.

[11]Yeatman ،J .1998 ،.*Manuel international de l'assurance* .Paris : Economica.

[12]François Couilbault .2011 ،*les grands principes de l'assurance* 10 .éd, paris: l'argus.

[13]swiss reinsurance company LTD .2015 ،l'assurance dans le monde en 2014 : retour à la vie .*sigma swiss revue* ،Issue N 04 ، pp. 42-54.

[14]Yeatman ،J .1998 ،.*Manuel international de l'assurance* .Paris : Economica.

[15]Direction des assurances ،2013 .*Rapport d'activité* ، Alger: Ministère des finances.

[16]Direction des assurances .2014 ،*Rapport d'activité* ، Alger: Ministère des finances.

[17]Conseil National des Assurances .2006 ،*Note de conjencture du 4 ème trimestre* ،Alger: Ministère des Finances.

[18]Conseil National des Assurances .2007 ،*Note de conjencture du 4ème trimestre* ،Alger: Ministère des Finances.

[19]Conseil National des Assurances .2009 ،*note de conjencture du 4 ème trimestre* ،Alger: Ministère des Finances.

[20]Conseil National des Assurances .2012 ،*Note de conjencture du 4 ème trimestre* ،Alger: Ministère des Finances.

[21]Conseil National des Assurances .2009 ،*note de conjencture du 4 ème trimestre* ،Alger: Ministère des Finances.

[22]Conseil National des Assurances .2008 ،*Note de conjencture du 4ème trimestre* ،Alger: Ministère des Finances.

[23]Conseil National des Assurances .2010 ،*Note de conjencture du 4ème trimestre* ،Alger: Ministère des Finances.

[24]Conseil National des Assurances .2011 ،*Note de conjencture du 4ème trimestre* ،Alger: Ministère des Finances.

[25]Conseil National des Assurances .2013 ،*Note de conjencture du 4ème trimestre* ،Alger: Ministère des Finances.

[26]Conseil National des Assurances .2011 ،*Note de conjencture du 4ème trimestre* ،Alger: Ministère des Finances.

[27]Conseil National des Assurances .2006 ،*Note de conjencture du 4 ème trimestre* ،Alger: Ministère des Finances.

[28]Conseil National des Assurances .2009 ،*note de conjencture du 4 ème trimestre* ،Alger: Ministère des Finances.